

لا إله إلا الله محمد رسول الله



الصندوق السعودي للتراث

المنح المقدمة لفلسطين من المملكة العربية
السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية

٢٠١٤ م





الصندوق السعودي للتنمية
The Saudi Fund For Development

ص.ب. ٥٠٤٨٣ الرياض ١١٥٢٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢٧٩٤٠٠٠ فاكس: +٩٦٦ ١١ ٤٦٤٧٤٥٠

www.sfd.gov.sa

المنح المقدمة لفلسطين من المملكة العربية
السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية

الصندوق السعودي للتنمية
The Saudi Fund For Development





مقدمة

تولي المملكة العربية السعودية أهمية بالغة للقضايا الإنسانية بصفة عامة على المستويين الحكومي والشعبي ، وتحظى القضية الفلسطينية بشكل خاص بالدعم السعودي السياسي والاقتصادي المستمرين . ففي مجال الدعم الاقتصادي بلغ ما قدمته المملكة للشعب الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية ، عن طريق الصندوق السعودي للتنمية فقط ، أكثر من ١٣٨٧٥ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٣٧٠٠ مليون دولار أمريكي خصصت لتنفيذ مشاريع تنموية من خلال المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى دعم ميزانية السلطة الفلسطينية .

إن المملكة تؤكد دائماً على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني وتوفير الخدمات الأساسية له من رعاية صحية وتعليم وإسكان وكل ما من شأنه توفير سبل الحياة الكريمة ، وتحرص على العمل بشكل وثيق مع أولئك الذين يحاولون التخفيف من معاناته ، وتؤمن بأنه لا بد في نهاية المطاف أن تحل القضية وفقاً للقانون الدولي وبشكل عادل يضمن جميع حقوق الشعب الفلسطيني ، ولكن حتى ذلك الحين فإن المملكة ترى انه من واجب المجتمع الدولي وعلى مستوى الحكومات والمؤسسات والمنظمات ضرورة توفير الدعم اللازم للفلسطينيين . وقد شملت مساعدات المملكة قطاعات رئيسية وحيوية من بينها : الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية ، والتي يمكن توضيحها بالتالي :



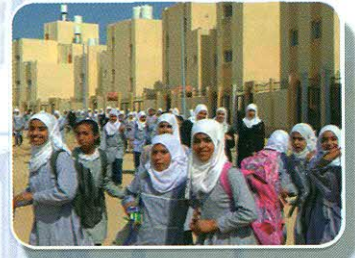


■ الصحة :

قامت المملكة عن طريق الصندوق بدعم القطاع الصحي الفلسطيني بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي ٢١٧,٥٠ مليون ريال أي ما يعادل ٥٨ مليون دولار خصصت لإنشاء وتأثيث وتجهيز أكثر من ١٧ مركزاً صحياً، وتجهيز عدد من المستشفيات، وتوفير الأجهزة الطبية المتطورة والأدوية ودعم الكوادر الطبية والأطقم الفنية فيها لمواكبة التطور الطبي الذي يشهده العالم ولرفع مستوى الخدمات الصحية في مختلف الأراضي الفلسطينية، كما قامت بتجهيز وتوفير أدوية وسيارة إسعاف للعيادة الخاصة بالمسجد الأقصى الشريف.

■ التعليم :

يُعد التعليم الركيزة الأساسية في تربية النشء ونشر الوعي بين أفراد المجتمع وإعداد أجيال قادرة على بناء الدولة الفلسطينية، وإيماناً من المملكة بأهمية هذا القطاع قامت بإنشاء وتوسعة وتطوير وتجهيز أكثر من ٦١ مدرسة ابتدائية ومتوسطة في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية بمبلغ إجمالي مقداره ٤٧٠,٤٧ مليون ريال أي ما يعادل ١٢٥,٤٦ مليون دولار.



■ الإسكان :

يشكل السكن عصب الحياة للمجتمعات بصفة عامة ويشكل للفلسطينيين عنواً للصمود في وجه الإحتلال وحاجزاً أمام التوسع الإستييطاني الإسرائيلي بصفة خاصة وتحديداً في المناطق المقدسة والمساجد التاريخية والآثار الإسلامية التي تحتويها البلدات القديمة لا سيما في المدن الكبرى مثل القدس والخليل حيث يتم من خلالها الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لهذه الأماكن. ومن أجل دعم صمود الفلسطينيين في وجه



الاستيطان ومحاولات الاستيلاء على هذه البلدات القديمة قامت المملكة بتمويل مشاريع عديدة لترميم وإصلاح المنازل القديمة في تلك المدن لاسيما المجاورة منها للمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة والمسجد الإبراهيمي ، كما قامت بإنشاء وترميم الوحدات السكنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مخيمي نهر البارد وعين الحلوة الواقعين في الجمهورية اللبنانية ، حيث أنفقت ما مجموعه ٩٨٦,٨٨ مليون ريال أي ما يعادل ٢٦٣,١٧ مليون دولار لإنشاء أكثر من ٢١٠٠ وحدة سكنية وترميم حوالي ١٠٢٣٠ منزلاً .

المشروع السعودي لإسكان اللاجئين الفلسطينيين في رفح

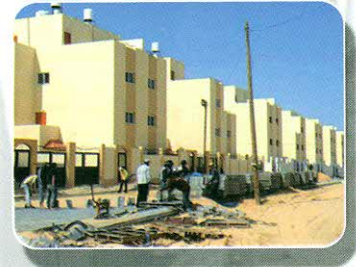
يُعد المشروع السكني في رفح بمثابة المدينة السكنية المتكاملة الخدمات والتي يتم إنشاؤها على أرض تتجاوز مساحتها ٤٨١ ألف مترًا مربعًا وتنفذ على ثلاث مراحل بتكلفة إجمالية تجاوزت ٤٠١ مليون ريال أي ما يعادل حوالي ١٠٧ ملايين دولار ، اشتملت المرحلة الأولى التي تم إنشاؤها على مساحة ٢٤٧٦٠٢ مترًا مربعًا وتم افتتاحها في شهر فبراير ٢٠١٣م ، على ٧٥٢ وحدة سكنية لإسكان حوالي ٤٥٦٤ نسمة بجانب إنشاء أربع مدارس ومركز صحي وآخر ثقافي ومجمع تجاري ، بالإضافة إلى توفير خدمات تتمثل في تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وعمل حدائق وحفر بئر مياه مع خزان علوي قدرته الاستيعابية حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب وبناء مسجد جامع يتسع لأكثر من ١٢٠٠ مُصلٍ . أما المرحلة الثانية فهي عبارة عن إنشاء ٧٦٥ وحدة سكنية لإسكان ٤٧٦١ نسمة على مساحة مقدارها ١٧٧٨٠٤ أمتار مربعة وبناء مدرستين مع ما يتطلبه كل ذلك من توفير خدمات مصاحبة مثل





تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وعمل الحدائق وبناء مسجد يتسع لأكثر من ٤٠٠ مُصلٍ . ويتوقع أن يتم افتتاحه خلال عام ٢٠١٤ م . وتشمل المرحلة الثالثة إنشاء ٢٢٠ وحدة سكنية لإسكان ١٣٠٠ نسمة على مساحة مقدارها ٥٥٧٨٤ متراً مربعاً مع تمديد شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وطرق وإنارتها وعمل الحدائق .

يعتبر المشروع السكني في رفح من أكبر وأهم المشاريع التي مولتها المملكة في قطاع غزة من حيث حجمه وتصميمه وشكله وظروف إنشائه ، فهو مشروع فريد من نوعه ، إذ أنه أول مشروع متكامل تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بتنفيذه داخل الأراضي الفلسطينية منذ تأسيسها . كما تم إنشاؤه في ظروف صعبة جداً نتيجةً للحصار المفروض على قطاع غزة الذي أدى إلى عدم توفر المواد اللازمة للبناء وتوقف أعمال المقاولات والنشاطات المصاحبة لها ، وبالتالي تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع وزيادة معدل البطالة فيه . إلا أن "الأونروا" وبفضل جهودها الدبلوماسية والمهنية العالية للعاملين فيها بقطاع غزة وخاصة القائمين على المشروع ، تمكنت من تنفيذه في وقت قياسي وبمعايير عالية الجودة . وقد ساهم المشروع بشكل مباشر وغير مباشر في دعم اقتصاد قطاع غزة في وقت هي أحوج ما تكون إليه ، إذ وفر في مرحلته الأولى أكثر من ٤٠٠ ألف يوم عمل وساهم في تنشيط الأعمال المتعلقة بالمقاولات مثل ورش الحدادة والنجارة وغيرها ، كما عمل على زيادة دخل المئات من الأسر والأفراد .





■ البنية التحتية :

لقد ساهمت المملكة من خلال الصندوق في تمويل مشاريع في البنية التحتية شملت إنشاء وصيانة شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات ومد الطرق في كافة الأراضي الفلسطينية ، بالإضافة لمخيمي نهر البارد وعين الحلوة في لبنان بمبلغ إجمالي مقداره ٢٥٨,٤٠ مليون ريال أي ما يعادل ٦٨,٩٠ مليون دولار .

■ التنمية الاجتماعية :

لا تخفى أهمية القطاع الاجتماعي في محاربة الفقر والتقليل من اعتماد الأسر الفلسطينية في توفير مواردها المعيشية على المعونات والمساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة ، ومن أجل ذلك قامت المملكة بالمساهمة في برامج التمكين الاقتصادي وتطوير كفاءات العاملين في قطاعي التعليم والصحة ، حيث ساهمت مع مجموعة من الممولين في تمويل مشروع "تعزيز الحماية الاجتماعية والشمولية في قطاع غزة" والذي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي لبعض الأسر الفلسطينية الفقيرة في القطاع من خلال معرفة إمكانياتها وتطويرها لتكون منتجة بما يمكنها من زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها كي تعتمد على ذاتها وتستغني عن مساعدة الآخرين .

